الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الإجتماعية

الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين

تقرير المراجعة الوطنية الرابعة
لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة على الصعيد الوطني

– لبنان –
2021

أولا - مقدمة

ثانياً - القسم الأول: تعريف كبار السن والهيكلة المؤسساتية

ثالثاً - القسم الثاني: كبار السن والتنمية

أ. الحماية الاجتماعية، الاستقلالية المالية، وضمان الدخل

ب. الإدماج الاجتماعي والشيخوخة النشطة
التعليم والتكنولوجيا
التطوع والعمل
الهجرة والتمدن
المشاركة المدنية

ج. كبار السن في حالة الأزمات

رابعاً - القسم الثالث: الرعاية الصحية

خامساً - الشيخوخة في المكان والبيئة التمكينية

أولا - مقدمة

يتزامن إعداد تقرير المراجعة الدورية الرابعة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، مع انتشار جائحة كوفيد 19 التي خلّفت إضطرابات في العالم على مختلف المستويات، وأثّرت تداعياتها بشكل خطير على كبار السن بالنظر إلى المخاطر التي يواجهونها أثناء تفشي الأوبئة، ما يفرض زيادة الوعي باحتياجاتهم الخاصة في التدخلات السياسائية والبرامجية والاعتراف بمسهاهماتهم/هنّ في الصحة والأدوار المتعدّدة التي يؤدّونها في مرحلتي التأهّب والاستجابة للأوبئة.
يضاف إلى ما تقدّم، التحدّيات التي يواجهها كبار السن بشكل خاص في لبنان في ظل الضائقة الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة المترافقة مع اتساع دائرة الفقر وضعف شبكات الأمان الإجتماعي، وذلك في مرحلة تكاد تكون الأكثر دقة وخطورة في تاريخ لبنان.

هذا الواقع يفرض التعامل بجدّية والتزام مع قضايا التعمر التي تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة 2030، بما يفضي إلى ضمان حصول كل إنسان بغض النظر عن عمره، على فرص متكافئة للعيش بكرامة ومساواة. ولا بدّ من التذكير بأنّه على مدى العقود الثلاثة المقبلة، يتوقّع أن يتضاعف عدد كبار السن في جميع أنحاء العالم، حيث سيعيش 80% منهم/هنّ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وعليه، فإنّ شيخوخة السكان مرشّحة لأن تكون إحدى أهم التحولات الإجتماعية في القرن الحادي والعشرين، لما لها من آثار على جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك أسواق العمل والأسواق المالية والطلب على السلع والخدمات كالسكن والنقل والحملية الإجتماعية، فضلاً عن الهياكل الأسرية والروابط بين الأجيال.

في هذا السياق يعدّ لبنان، من الدول التي تشهد الوتيرة الأسرع في إرتفاع عدد كبار السن في المنطقة، في تحوّل ديمغرافي سببه الإنجازات التي تحققت في تخفيض معدّل وفيات الأطفال وتراجع الأمراض المعدية، ما أدّى إلى ارتفاع معدّلات البقاء على قيد الحياة بشكل عام وزيادة عدد كبار السن فضلا عن إنخفاض معدلات الخصوبة. ففي عام 1980، بلغ توقّع الحياة عند الولادة 68 سنة، واليوم يبلغ 81 سنة. يمثل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة أكثر من 11 في المائة من سكّان لبنان، وهي أعلى نسبة في المنطقة العربيّة[1]. ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة إلى 14.0 و23.3 في المئة على التوالي بحلول عامي 2030 و 2050 [2]. وبحلول عام 2040، سيكون عدد كبار السن في لبنان أكثر من عدد الأطفال ما يحتم أولوية التدخل على صعيد إعالة كبار السن. فضلاً عن ذلك، تزداد نسبة كبار السن بسبب الموجات المتتالية والمتزايدة لهجرة الشباب البالغين الذين يبحثون عن فرص عمل أفضل في بلدان أخرى، وكذلك بسبب الموجات المعاكسة، أي هجرة العودة للعمّال بعد التقاعد. [3]

تترافق التغيُّرات الديمغرافيّة في لبنان مع تحوّل صحّي يتمثّل في حلول الأمراض غير المعدية مكان الأمراض المعدية كأسباب رئيسية للوفاة والاعتلال. ويأتي هذا التغيّر الصحّي في ظلّ نقص حاد على مستوى الكوادر البشريّة المتخصّصة بقضايا كبار السنّ وأمراض الشيخوخة والأماكن المؤهّلة في المستشفيات وخارجها لاستقبال كبار السنّ. وفي سياق متصل، لا بد من إضافة تحوّل الأسر من أسر ممتدّة إلى أسر صغيرة تفتقر إلى التعاضد الأسري والتضامن بين الأجيال، كذلك تأثير الظروف الاقتصاديّة القاسية وإزدياد عبء إعالة كبار السن على المستوى الرعائي والصحّي والاقتصادي والاجتماعي على العائلة، ولا سيّما في ظلّ الثغرات الكبيرة في الضمان الصحّي والاجتماعي وأنظمة التقاعد. ومن المتوقّع أيضاً أن تؤدّي مستويات التضخّم المالي والبطالة وإنهيار الليرة اللبنانية والحجر بسبب جائحة كورونا وتبعات كارثة انفجار مرفأ بيروت، إلى تفاقم صعوبة تلبية حاجات كبار السنّ الأساسيّة وصعوبة وصولهم إلى الخدمات الصحيّة والاجتماعيّة والماليّة، ما يزيد الحاجة إلى دعم الحكومة لمساندة العائلة وضمان رفاه كبير السنّ ضمن بيئته وتوفير الحماية له، مع التعويل على تعاضد القطاع الخاص والمجتمع المدني ودعم المجتمع الدولي في ظلّ أعباء النزوح السوري المتفاقم وثقله على البنى التحتية والقدرة الاستيعابية لشتى قطاعات الخدمات في لبنان، والمتزامن مع ازمة اقتصادية وصحية واجتماعية غير مسبوقة.

ثانياً - القسم الأول: تعريف كبار السن والهيكلة المؤسساتية

1. ما هو العمر المعتمد في بلدكم للتعريف بكبار السن؟

يشكل سن 64 العتبة الأساسية للتقاعد في القطاعين العام والخاص بشكل علم، على الرغم من وجود بعض التفاوت في سن التقاعد بين بعض الأسلاك العسكرية والقضائية والديبلوماسية.

---

[1] Population division of the department of economic and social affairs of the United Nations secretariat, world population prospects the 2017 revision.

[2] Euromesco.net, the socioeconomic impact of covid19 on Lebanon a crisis within crises.

[3] الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 – 2030، وزارة الشؤون الإجتماعية 2021.

على سبيل المثال، بالنسبة للأسلاك العسكرية، ينص المرسوم الاشتراعي رقم 102 الصادر بتاريخ 1983/9/16 (قانون الدفاع الوطني) في المادة 56 منه، على وجوب تسريح الضباط حكماً عند بلوغهم 50 عاماً وما فوق وفقاً للجدول أدناه:

الرتبة	السن القانوني
ملازم	50
ملازم أول	51
نقيب	52
رائد	53
مقدم	54
عقيد	56
عميد	58
لواء	59
عماد	60

أما بالنسبة للقضاة، فقد نص المرسوم الإشتراعي رقم 52 عام 1983 على إنشاء نظام صندوق تعاضد القضاة وعلى استثناء القضاة من احكام تعاونية موظفي الدولة والضمان الاجتماعي، كما ونص القانون رقم 1982/13 المتعلق بانتهاء خدمة القضاة بسبب بلوغ السن بأنه " لا تنتهي حكماً خدمة القضاة إلا عند اكمالهم الثامنة والستين من العمر".

2. ما هو عدد ونسبة كبار السن في بلدكم وما فوق مفصلة حسب الفئة العمرية والجنس والوضع العائلي؟

شهد لبنان كما سائر الدول العربية والغربية نموا" متسارعا" لفئة كبار السن من عمر 65 سنة وما فوق وذلك نتيجة التّحسن الملموس للخدمات الصحية، ما أدّى إلى زيادة في أمد الحياة في لبنان من 66 سنة في عام 1970 إلى 74 سنة في عام 2004 وإلى إنخفاض في معدلات الوفيات من 9.1 % في عام 1970 إلى 7.1 % في عام 2004 لكبار السن. كما شهد لبنان أيضا" تدنيا" ملحوظا" في معدلات الخصوبة من 4.6 % في عام 1970 إلى 1.9 % في عام 2004 وبالتالي إلى إنخفاض في نسبة الولادات. هذا التحول الديموغرافي البالغ الأهمية، إلى جانب الحروب المتتالية التي حصدت جانبا" من فئة الشباب، بالإضافة إلى الهجرة، كلها عوامل مجتمعية ساهمت في توسيع قاعدة المسنين/ات بحيث وصل عددهم إلى حوالي 362.000 شخصا" أي ما يعادل 9.6% من مجموع سكان لبنان البالغ 3.759.000 شخصا" إستناداً إلى دراسة الأحوال المعيشية للأسر في العام 2007. وقد أظهرت الدراسة نفسها تقارباً في الأعداد بين الرجال والسيدات من كبار السن، حيث بلغت نسبة المسنين 50.4 % أي ما يعادل 182457 مسن، في حين بلغت نسبة المسنات 49.6 % أي ما يعادل 179985 مسنّة، وذلك إستناداً إلى دراسة الأحوال المعيشية للأسر نفسها [4].
وبحسب المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر المنفذ من جانب إدارة الإحصاء المركزي في العام 2012 [5]، شكل كبار السن في لبنان من عمر 65 سنة وما فوق، نسبة 11.9% من إجمالي السكان المقيمين في لبنان (50.8 % رجال و49.2 % سيدات). وفي ذلك إشارة واضحة إلى إرتفاع نسبة كبار السن في لبنان. تشير بيانات العام 2007 حول الوضع الإجتماعي لكبار السن إلى أن النسبة الأكبر 67.1 % هي من كبار السن المتزوجين، ونسبة 28.2 % من الأرامل في حين أن نسبة 3.7 % هي لكبار السن ممن لم يسبق لهم/ن الزواج. لدى مقارنة هذه النسب، يتبين أيضاً إرتفاع نسبة كبار السن من الرجال المتزوجين إلى 86.8 % مقابل 47.2 % من المسنات المتزوجات، وترتفع نسبة الأرامل من النساء المسنات إلى 46.6 % مقابل 10.0 % من المسنين الرجال. ويشير المسح الوطني للعام 2012 إلى توزع الوضع الإجتماعي لكبار السن على الشكل التالي : 3.3% أعزب، 66.6 % متأهل و30.2 غيره (أرمل، مطلق أو منفصل) وهي أرقام لا زالت قريبة من أرقام العام 2007.

تجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات الديموغرافية هي البيانات الرسمية الوحيدة المتوفرة من جانب إدارة الإحصاء المركزي حتى تاريخه، علماً بأنّ إدارة الإحصاء المركزي أطلقت نتائج أكبر مسح متخصص حول القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في العام 2019، بناء لعينة من 40000 أسرة غطت كافة المقيمين ضمن الوحدة السكنية الواحدة؛ إلّا أنّ نتائج هذا المسح أظهرت القليل من البيانات المتصلة بكبار السن تمثّلت بشكل رئيسي في نسب توزعهم/هنّ على الأقضية.
وفي سياق متصل وبالتزامن مع إعداد الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 - 2030، كلّف صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار شراكته مع وزارة الشؤون الإجتماعية، مركز الدراسات لكبار السن وجامعة الكبار في الجامعة الأميركية في بيروت بدراسة حول تداعيات أزمات 2020 على ظروف كبار السن المعيشية ووضعهم المالي والصحي والنفسي ورفاههم فضلاً عن تأثرهم وتعرضهم للإصابات والأضرار جراء إنفجار 4 آب؛ شملت العينة 580 شخصاً تراوحت أعمارهم بين 50 و 94 عاماً وقد أظهرت النتائج التأثر الشديد لكبار السن خاصة بالأزمات وتداعياتها وأنّ لبنان يتجه إلى مجتمع هرم في ظلّ بيئة قانونية وحقوقية وخدماتية هشة (نتائج تحليل البيانات متضمنة في السياق الوطني للاستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020-2030).

[4] دراسة الأحوال المعيشية للأسر - وزارة الشؤون الإجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي ، بدعم من UNDP ومنظمة العمل الدولية - 2007 .
[5] المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر - إدارة الإحصاء المركزي - 2012، تم تقدير نسبة كبار السن من المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر الذي نفذته إدارة الإحصاء المركزي حيث بلغ حجم العينة 2476 أسرة معيشية على كافة الأراضي اللبنانية من دون المخيمات الفلسطينية.

أبرز نتائج دراسة تداعيات أزمات 2020 - 2021 على ظروف كبار السن (النسب المسجلة ادناه قياساً إلى العينة)	
نسبة كبيرات السن من العينة	% 55
نسبة المتأهلين كبار السن من العينة	% 63
نسبة كبار السن غير الحاصلين على أي تعليم من العينة	% 8
نسبة كبار السن الحاصلين على شهادات جامعية من العينة	% 34
نسبة كبار السن المقيمين في بيروت من العينة	% 90
نسبة كبار السن الذين يعيشون بمفردهم من العينة	% 21
نسبة كبار السن الذين يعيشون مع أولادهم من العينة	% 54
نسبة كبار السن الذين يعانون من مرض مزمن واحد من العينة	% 72
نسبة كبار السن الذين ليس لديهم أي تغطية صحية من العينة	% 58
نسبة كبار السن الذين لا يحصلون على معاش تقاعدي من العينة	% 86
نسبة كبار السن الذين تضررتم منازلهم جراء إنفجار بيروت من العينة	% 60
نسبة كبار السن الذين خسروا أعمالهم أو متاجرهم جراء إنفجار بيرت من العينة	% 11
نسبة كبار السن الذين يعانون صعوبة في تأمين الحاجات الأساسية لهم من العينة جراء الأزمات والوضع الإقتصادي السيء	% 55
نسبة كبار السن الذين يجدون صعوبة في دفع تكاليف الرعاية الصحية والأدوية من العينة	% 63
نسبة كبار السن الذين أجبروا على تأجيل زيارة الطبيب بسبب صعوبة دفع التكاليف من العينة	% 82
نسبة كبار السن الذين أجلوا الفحوصات بسبب الأوضاع من العينة	% 43
نسبة كبار السن الذين إضطروا لتأجيل العمليات بسبب الأوضاع أو بسبب إصابتهم بفيروس كورونا من العينة	% 25
نسبة كبار السن الذين يشعرون باليأس والحزن جراء الأوضاع من العينة	% 57
نسبة الأكثر فقراً من كبار السن من العينة	% 13
نسبة كبار السن الذين يقدمون الدعم لأسرهم لناحية الإهتمام بالإحفاد من العينة	% 8
نسبة كبار السن الذين يقدمون الدعم والإهتمام لغيرهم من كبار السن الأقارب من العينة	% 12

3. بالإضافة إلى المكتب الوطني للإحصاء، هل هناك مؤسسة أو وحدة متخصصة (مركز أو مرصد) تعنى بجمع البيانات حول حالة كبار السن في بلدكم؟

تشكل إدارة الإحصاء المركزي الإدارة الرسمية الوحيدة التي تتولى مهمة جمع ومعالجة وإنتاج ونشر الإحصاءات الإجتماعية والإقتصادية على المستوى الوطني في لبنان لكافة فئات المجتمع بالإضافة إلى الإشراف الفني على الإحصاءات الصادرة عن الوزارات والإدارات العامة الأخرى. أما على الصعيد غير الرسمي فهناك العديد من المنظمات الدولية كصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا ومنظمات دولية غير حكومية ك Help Age International وجمعيات أهلية وطنية تعمل على قضايا كبار السن وتقوم بتنفيذ دراسات ميدانية وبحثية لجمع بيانات حول كبار السن. كما ننوّه بوجود مركز الدراسات لكبار السن وهو عبارة عن وحدة متخصصة بحثية حول قضايا كبار السن، الأولى من نوعها في لبنان والدول العربية، تضم مجموعة من الإختصاصيين والخبراء في مجال الشيخوخة، وتنشط في مجال إجراء الدراسات والبحوث المتخصصة بكبار السن.

4. هل تم إجراء مسح أو تعداد سكاني عام يتضمن جمع بيانات حول كبار السن منذ عام 2017؟

يعود التعداد السكاني الوحيد الذي أجري في لبنان إلى العام 1943، وكل الأرقام المتوفرة لدينا اليوم هي نتيجة إسقاطات ودراسات استقصائية مستندة إليه.

في العام 2019، أطلقت إدارة الإحصاء المركزي نتائج أكبر مسح متخصص حول القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر كما ذكر أعلاه، تكمن أهميته في كونه يوفر لأول مرة في لبنان، بيانات إحصائية خاصة بتوزّع كبار السن على مستوى الأقضية. شملت العينة حوالي 40000 أسرة مع اعتبار الأسرة مؤلفة من جميع المقيمين ضمن الوحدة السكنية الواحدة.

بلغت نسبة كبار السن من عمر 65 سنة وما فوق 11 %. أما بالنسبة لتوزع كبار السن على الأقضية، فقد سجل قضاء جزين النسبة الأعلى من حيث عدد كبار السن المقيمين بنسبة 18 %، في حين سجّل كل من قضاء عكار والضنية على التوالي 6.3 % و 6.5%، وهي النسب الأدنى لناحية عدد كبار السن.

توزع كبار السن في لبنان بحسب الأقضية		
المحافظة	القضاء	نسبة كبار السن
الجنوب	جزين	% 18
	صيدا	% 9.8
	صور	% 7.9
النبطية	النبطية	% 8.5
	مرجعيون	% 13.6
	بنت جبيل	% 11.7
	حاصبيا	% 13
جبل لبنان	بعبدا	% 11.7
	كسروان	% 16.6
	المتن	% 14
	جبيل	% 13
	الشوف	% 10.8
	عاليه	% 7.3
بيروت	بيروت	% 16.5
الشمال	بشري	% 15.8
	البترون	% 16.5
	الكورة	% 10.9
	زغرتا	% 9
	طرابلس	% 8.5
	الضنية	% 6.5
عكار	عكار	% 6.3
البقاع	راشيا	% 12.9
	زحلة	% 10.2
	البقاع الغربي	% 9.4
بعلبك الهرمل	بعلبك	% 8.4
	الهرمل	% 7.6

5. ما هي الوزارة أو الإدارة المناط بها وضع الخطط وتنسيق الأنشطة المتعلقة بكبار السن؟ هل تم تخصيص موازنة مخصصة لها لتنفيذ البرامج المتعلقة بكبار السن؟ هل هناك تحديات تواجه تمويل هذه البرامج؟

تشير الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 - 2030 إلى أن قضايا كبار السن تقع بشكل رئيسي على عاتق كل من وزارتي الشؤون الإجتماعية والصحة العامة.تقدّر الموازنة المرصودة اليوم لكبار السن من خلال وزارة الشؤون الإجتماعية، بحوالي 13 مليار ليرة لبنانية وهي بالطبع بحاجة للمواءمة مع واقع الغلاء الشامل وإنهيار العملة اللبنانية وتخضع للدرس بهدف السعي لرفعها وتضمينها إعتمادات أكبر للعام 2022 بهدف توفير الخدمة الأفضل لكبار السن، من خلال تعزيز ودعم العلاقة التعاقدية بين الوزارة والمؤسسات والجمعيات المعنية بكبار السن في لبنان.

تجدر الإشارة إلى أن حوالي ألفي كبير سن يستفيدون من الرعاية الداخلية الدائمة المتخصصة من خلال المؤسسات المتعاقدة مع الوزارة وعددها 32 مؤسسة أو من خلال المراكز المقيمة التابعة مباشرة للوزارة وهي 4 مراكز. تقدم المؤسسات المتعاقدة مع الوزارة الرعاية الصحية الأولية والخدمة المقيمة لكبار السن القادرين على خدمة أنفسهم ولا زالوا يتمتعون بالنشاط والإستقلالية الجسدية وذلك مقابل بدل يومي عن كل مسن تبلغ قيمته 17500 ليرة لبنانية. أما المراكز التابعة بشكل مباشر للوزارة فهي أيضاً مراكز متخصصة تقدم رعاية صحية أولية مجانية وخدمة مقيمة لكبار السن القادرين على خدمة أنفسهم ويتمتعون بالإستقلالية الجسدية.

أما على الصعيد العام، فتوفر وزارة الشؤون الإجتماعية البرامج والأنشطة الإجتماعية المجتمعية والخدمات الصحية والتمريضية والمعلنات الطبية والأدوية لحوالي 50 ألف كبير سن بشكل مجاني على إعتبارهم من الفئات المعفية من دفع رسم المعاينة الرمزي وذلك من خلال حوالي 200 مركز خدمات إنمائية تابع للوزارة ومنتشر على كافة الأراضي اللبنانية و265 جمعية أهلية وهيئة دينية لديها عقد مشترك مع الوزارة. كما تجدر الإشارة إلى توفر حوالي 15 نادي نهاري تابع لجمعية أهلية أو هيئة دينية، يقدم خدمة نهارية متكاملة وخاصة بكبار السن من الزيارة المنزلية والطعام والأنشطة الترفيهية وتعزيز الإستقلالية والنظافة الشخصية والحلاقة وغيرها.

كما ويستفيد 10124 كبير سن من تقديمات برنامج الأسر الأكثر فقراً في الوزارة وهم يستفيدون من تغطية صحية كاملة ومساعدات غذائية من خلال حصولهم مباشرة على بطاقة حياة الصادرة عن البرنامج.

6. هل هناك لجنة وطنية معنية بقضايا بكبار السن؟ متى أنشئت وما هي مهامها؟ هل لديها ميزانية خاصة بها؟ هل تضم اللجنة ممثلين عن جهات حكومية وجهات غير حكومية (يرجى تحديد الجهات الممثلة)؟

إنّ الجهة المؤسسية المسؤولة والمرجعية الوطنية المناط بها متابعة قضايا المسنين في لبنان وتنفيذ خطة عمل مدريد هي **الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين في لبنان**. تم إنشاء الهيئة الوطنية بقرار صادر عن مجلس الوزراء رقم 31 تاريخ 1999/2/17 وتعديلاته ويتمثل فيها القطاع الرسمي بعشرة مندوبين (4 ممثلين عن وزارة الشؤون الإجتماعية وممثّل واحد عن كل من الوزارات التالية : وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة العامة، وزارة العمل، إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إدارة الاحصاء المركزي، وزارة الداخلية والبلديات) والقطاع الأهلي بستة مندوبين ، القطاع الخاص بأربعة مندوبين و خبير واحد.

يشكل ويترأس هذه الهيئة وزير الشؤون الاجتماعية، وتشكل وزارة الشؤون الاجتماعية ـ مصلحة الشؤون الأسرية جهازها التنفيذي وتتولى الهيئة المهام التالية : إجراء دراسة ميدانية شاملة حول كبار السن، الإطلاع على ما يجري عالمياً في مجال المسنين، وضع خطة مستقبلية لتطوير أوضاع المسنين ومتابعة تنفيذها، عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع المسنين، إطلاق حملات التوعية لحمل الشباب والمواطنين للاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع وجعل رعاية المسن حقاً وليس حسنة.

إلا أن عمل الهيئة هو محدود ويقتصر فقط على المشورة المقدمة من قبل خبرائها وهم من أهم الخبراء في مجال الشيخوخة عل الصعيد الوطني، كما أن الهيئة غير قادرة على تنفيذ المواكبة لأي برنامج بسبب دورها الإستشاري والإفتقار إلى موازنة خاصة بها، ومن هنا توصي جميع الدراسات المعدة من قبل الوزارة والشركاء وبالتعاون مع خبراء الهيئة وآخرها الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 ـ 2030 بأهمية إعادة هيكلة الهيئة الوطنية الدائمة لكبار السن في لبنان وإعادة النظر في بنيتها ودورها وحوكمتها وعضوية كافة القطاعات الممثلة فيها لتحقيق التمثيل الأشمل وتعزيز إشراك كبار السن فيها والعمل على تمكينها بالموارد المالية لتصبح هيئة تنفيذية، كما لا بد من تحديد معايير ودور رسمي يناط بمندوبي الهيئة من مختلف القطاعات ليكونوا ضباط إرتكاز يسهلون عملية إدماج منظور التعمر وقضايا كبار السن في الإدارات المعنية وعلى مختلف الصعد من التخطيط إلى التنفيذ بما يضمن الوصول إلى رسم خط الحماية اللائق لهم.

7. هل لديكم قانون كبار السن، سياسة وطنية شاملة او استراتيجية مختصة بقضايا كبار السن (يرـ جى تزويدنا بنسخة عنها أو الرابط الالكتروني الخاص بها)؟ متى اعتمدت؟ هل يوجد خطة تنفيذية لها؟ ما هي الصعوبات والتحديات التي تعيق تنفيذ هذه السياسة/الاستراتيجية؟

لا يوجد في لبنان تشريع موحد أو نص قانوني خاص يرعي حقوق كبار السن، إلا أن ذلك لا يعني خلو التشريعات من أحكام وبنود تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الشريحة من المجتمع، نستعرض أبرزها في ما يلي :

ـ **القانون رقم 293** تاريخ 2014/5/7 المتعلق بحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري الذي بدأ تطبيقه ويتم لحظ كبار السن في متنه. حيث يشير في مادته الثانية إلى أن الأسرة تشمل الأصول، زوج الأم وزوج الأب.

ـ **القانون رقم 27** الذي صدر بتاريخ 2017/2/10 والمتعلّق بإفادة المضمونين المتقاعدين من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، حيث أصبح بإمكان المضمونين المتقاعدين والذين سبق لهم أن إنتسبوا 20 سنة إلى صندوق الضمان، المباشرة بالإستفادة من تقديمات فرع الضمان الصحي. وقد أصدر مدير عام الصندوق الوطني للضمان مذكرة **رقم 559 تاريخ 24 تموز 2017** وضع بموجبها دقائق تطبيق هذا القانون وذلك إعتباراً من 1/ 10/ 2017 وإعتبر المدير العام للضمان أن هذا المشروع هو من أهم الإنجازات التاريخية لمؤسسة الضمان الإجتماعي وهو بأهمية الإنطلاقة الأولى لفرع ضمان المرض والأمومة في العام 1971.

ـ **تعميم وزير الصحة العامة السابق رقم 109** تاريخ 2016/8/2 المتعلق بتعديل التغطية الصحية الإستشفائية لمن تخطت أعمارهم 64 عاماً بحيث تصبح 100 % بدل 85 %.

وفي سياق متصل، يوجد مشاريع قوانين قيد الدرس في مجلس النواب وهي التالية :

ـ **مشروع القانون رقم 248 /2000** الذي يرمي إلى وضع نظام ضمان صحي إختياري للمسنين اللبنانيين يقضي بإنشاء قسم نظام ضمان صحي خاص بالمضمونين الاختياريين المسنّين لدى فرع ضمان المرض والأمومة في قانون الضمان الإجتماعي، على أن يحقق التوازن المالي لهذا النظام. وقد أشارت المادة التاسعة من هذا القانون إلى أن تحدد دقائق تطبيق أحكام هذا القانون، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، إلاّ أنّ هذا المرسوم لم يصدر ولم يطبّق القانون لحينه.

ـ **نظام رقم 13** وهو النظام الخاص بالمضمونين الإختياريين لدى فرع ضمان المرض والأمومة في قانون الضمان الإجتماعي والذي يشتمل على دقائق تطبيق المرسوم رقم 7352 تاريخ 2002/2/1، إلا أنّ هذا النظام قد تعثر حيث تبيّن أنّ وارداته لا تغطي التقديمات التي يوفرها الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

ـ أحيل **مشروع التقاعد والحماية الإجتماعية** إلى مجلس النواب اللبناني من قبل الحكومة بالمرسوم رقم 13760 تاريخ 2004/12/15، تم درسه من قبل اللجان النيابية وأقرته اللجنة المشتركة بعد إدخال بعض التعديلات عليه وإحالته بتاريخ 2008/10/27 الى المجلس لإقراره، أعيد المشروع من رئاسة المجلس النيابي الى اللجان المشتركة من ثم إلى اللجنة الفرعية لدراسته مجدداً على ضوء إعتراضات أصحاب العمل والعمال، لا سيما لناحية مطالبة أصحاب العمل بإدارة النظام الجديد من قبل مؤسسة عامة مستقلة ولناحية مطالبة العمال بضمانات من الدولة لحماية مدخراتهم. وفي العام 2013 تم اقتراح مشروع قانون جديد، إستعاد معظم أحكام المشروع القديم مع بعض التعديلات، وقد إشتمل مشروع القانون الجديد على أبرز

التقديمات التالية : معاش تقاعدي للمضمون مدى الحياة ولعائلته بعد وفاته في حالات التقاعد والعجز والوفاة، وضمان صحي مدى الحياة لصاحب المعاش وافراد عائلته الذين هم على عاتقه، ولا زال هذا المشروع في اللجان النيابية.
- **مشروع قانون حماية كبار السن في لبنان**، وضعته جمعية إدراك ويسمح هذا القانون لكبار السن أو الأشخاص الذين يعانون من عوارض غالباً ما تكون ناتجة عن التقدم في السن من إتخاذ تدابير احترازية قبل أن تتدهور صحتهم ويصبحون فاقدين لإدراكهم وأهليتهم شبه معدومة، كما يسمح القانون الجديد لكبير السن بتعيين شخص موضع ثقة في حين يكون لديه القدرة العقلية الكاملة ليكون قادراً على إتخاذ قرارات محددة نيابة عنه في حال فقد أهليته وقدرته على ذلك.

- تم تطوير الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 - 2030 بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا ومركز الدراسات لكبار السن وخبراء الهيئة الوطنية وأطلقت في العام 2021 وتشكّل الإستراتيجية الوطنية لكبار السن خط الإستجابة الأساسي لتوصيات المؤتمرات الدولية الخاصة بكبار السن والداعية إلى ضمان حقوقهم على مختلف المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، والعمل باتجاه تقليص الفوارق الإجتماعية وتحقيق العدالة والفرص المتكافئة للجميع وتنمية المجتمعات بما يضمن تأمين حياة لائقة وكريمة تحفظ حقوق كبار السن وكرامتهم الإنسانية. تم إعداد الإسترتيجية إنطلاقاً من المقاربة الحقوقية بالدرجة الأولى، كذلك ركّزت على نهج دورة الحياة وعلى أهمية تمكين كبار السن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على قاعدة عدم إغفال أحد وتحديداً الفئات الأكثر هشاشة. تضمنت الإستراتيجية 6 محاور وهي تعزيز الصحّة الجسديّة والنفسيّة لكبار السنّ، ضمان الأمان الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز المشاركة الفاعلة وإسهام كبار السنّ في المجتمع، مساندة العائلة والتضامن بين الأجيال، إنشاء بيئة ماديّة آمنة وداعمة وصديقة لكبار السنّ، الوقاية من العنف ودعم كبار السنّ المعنّفين ومن هم في أوضاع الأزمات والنزاعات. أما الآليات فهي 4 ويمكن إستخدامها بشكل فردي وجماعي وبطريقة تشاركية بهدف التأثير والتغيير في أي من محاور الإستراتيجية وهي السياسات والتشريعات، الترتيبات المؤسسية والحوكمة، بناء القدرات والتوعية، البحوث والبيانات والتوثيق.

ممّا لا شكّ فيه أنّه على الرغم من التقدّم المحرز في مجالات عدّة لا سيما على المستوى الصحي والمتمثّل في إطالة امد حياة كبار السن، إلا أنّ التحدي الأبرز يكمن في توفير نوعية حياة جيدة والمحافظة عليها، وفي تعزيز مجالات مشاركة كبار السن بموازاة توفير الخدمات المناسبة وذات الجودة لهم وتوفير ضمان الشيخوخة بما يحفظ لهم حياة كريمة ولائقة ويضمن أمنهم الصحي والغذائي والاجتماعي والاقتصادي. فكبار السن للأسف، على الرغم من قدراتهم وطاقاتهم، لا يزالون من الفئات الاكثر عرضة إذ لا يمكننا إغفال تأثير جائحة كوفيد 19 وإنفجار مرفأ بيروت والأزمة الإقتصادية في لبنان التي فاقمت معدلات الفقر وطالت بتداعياتها وتأثيرها عدد كبير من كبار السن. من هنا تأتي أهمية الدفع باتجاه ترجمة مضامين الاستراتيجية من خلال تطوير خطة عمل وطنية تكون مظلّة مستقبلاً لجميع التدخلات والبرامج والنشاطات ذات الصلة، بما يتيح تأطير التمويل المطلوب وترشيد الإنفاق وحسن استثمار الموارد وتكامل الجهود على المستوى الوطني، خدمة لقضايا كبار السن وحقوقهم في لبنان.

ثالثاً - القسم الثاني: كبار السن والتنمية

أ - الحماية الاجتماعية، الاستقلالية المالية، وضمان الدخل

8. ما هو سن التقاعد المعتمد في بلدكم للرجال والنساء في القطاع العام والخاص؟ ما هو عدد الرجال والنساء الذين يتقاضون معاشاً تقاعدياً؟ ما هي نسبتهم من مجموع كبار السن؟

يتسم **التقاعد** عن عمر 64 عاماً بالطابع الإلزامي في القطاع الحكومي دون إمكانية الإستمرار بالعمل وذلك بالإستناد إلى المرسوم الاشتراعي رقم 112 نظام الموظفين العام تاريخ 1959.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فحسب قانون العمل الصادر في 23 أيلول 1946 - المادة 55- يحق للأجير الإستمرار في العمل لغاية بلوغه سن 64 مكتملة ما لم يكن النظام الداخلي للمؤسسة التي يعمل فيها يسمح له بالعمل إلى ما بعد سن 64. ففي حال الإستمرار بالعمل يكون ذلك وفق عقد خاص وتستمر الإستفادة من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة. وبحسب الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، يوفر الصندوق للذين بلغوا الرابعة والستين وإستمروا بالعمل تقديمات العناية الطبية والتعويضات العائلية وتتوقف الإستفادة والخضوع لفرع نهاية الخدمة بعد سن 64.

9. ما هي نسبة الرجال والنساء في سن العمل اليوم المشمولين في برامج التقاعد؟

لعل ما يشكل المظلة الحامية لكبار السن والضامنة لحقوقهم ومسيرتهم المهنية الطويلة في لبنان حالياً هو بشكل رئيسي تقديمات تعاونية موظفي الدولة للقطاع العام والصندوق الوطني الإجتماعي للقطاع الخاص.

بالنسبة لتعاونية موظفي الدولة : تؤكد التعاونية حرصها ومدى إلتزامها بتأمين أفضل الخدمات والتقديمات الصحية والإجتماعية لكبار السن، فهي توفر للموظف الذي بلغ سن التقاعد فرصة أن يتقدم بطلب "إبداء رغبة" بهدف ضمان إستمرار الإستفادة من تقديمات التعاونية منذ تاريخ إحالته للتقاعد لحين صدور دفتر التقاعد وبدء إستلامه المعاش التقاعدي بالإستناد إلى القانون رقم 122 الصادر في 3/9/ 1992.

بلغ عدد كبار السن المستفيدين من تقديمات تعاونية موظفي الدولة 60.635 كبير وكبيرة سن. وهم بحسب ما ورد من التعاونية عن العام 2020، يتوزعون كالتالي :

- **كبار السن المنتسبين أنفسهم إلى التعاونية ويتقاضون معاشاً تقاعدياً أو سبق وتقاضوا تعويض صرف** وعددهم 26.092 كبير وكبيرة سن.
- **كبار السن الذين هم على عهدة أحد أبنائهم أو ذويهم** وعددهم 34543 كبير وكبيرة سن.

يستفيد كبار السن من التقديمات الصحية في التعاونية وأبرز هذه التقديمات : التغطية الإستشفائية والمساعدات المرضية وعلاجات الأمراض السرطانية والمستعصية ومساعدات الأسنان. كما ويستفيدون من المنح (منحة تعليم، منحة زواج تعادل راتب شهرين بتاريخ الزواج ومنحة ولادة تعادل نصف راتب بتاريخ الولادة) والمساعدات الإجتماعية أبرزها مساعدة الوفاة حيث يتقاضى المنتسب في حال وفاة أحد أفراد عائلته الذين على عهدته مساعدة توازي ضعفي راتبه بتاريخ الوفاة.

ندرج أدناه لمزيد من الإيضاح، الجدول الوارد من جانب تعاونية موظفي الدولة بناء لأرقام جانب وزارة المالية العلمة، حول عدد كبار السن من الرجال والنساء المنتسبين/ات إلى التعاونية ويتقاضون معاشاً تقاعدياً من وزارة المالية، او سبق أن تقاضوا تعويض صرف، كالتالي:

الجنس	متقاعد	تقاضى تعويض صرف	المجموع
ذكر	14788	1090	15878
أنثى	8979	1235	10214
المجموع	23767	2325	26092

ندرج أدناه الجدول الوارد من جانب التعاونية الذي يبين عدد كبار السن من الرجال والنساء ممّن هم على عهدة أحد أبنائهم أو ذويهم ويستفيدون من تقديمات التعاونية كالتالي :

الجنس	مستفيد فوق 64 سنة على عهدة أحد الأبناء أو ذويه
ذكر	9872
أنثى	24681
المجموع	34543

بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي : بلغت طلبات تصفية تعويض نهاية الخدمة بداعي بلوغ السن القانونية 5640 طلباً خلال العام 2020. وبلغ عدد كبار السن الذين هم على عاتق أحد أبنائهم أو أزواجهم، 129152 كبير سن من عمر 60 سنة وما فوق بحسب الأنظمة المرعية الإجراء لناحية الإستفادة من عمر 60 وما فوق؛ ومن هذا العدد: 14292 هم على عاتق الزوج أو الزوجة و114860 هم على عاتق أحد الأبناء. أما بالنسبة لكبار السن المستمرين بالإستفادة من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة فعددهم 78470 كبير سن وهم نوعان : المضمونون المتقاعدون وعددهم 14196، والمضمونون المستمرون بالعمل بعد بلوغ سن 64 وعددهم 64274 وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء لو إستمروا بالعمل بعد بلوغهم سن التقاعد تستمر إستفادتهم من تقديمات العناية الطبية والتعويضات العائلية ويتوقف خضوعهم لفرع نهاية الخدمة بعد سن 64. أما الخدمات التي يوفرها الصندوق للمنتسبين/ات إليه فهي التعويضات العائلية والتقديمات الطبية في حالات المرض والأمومة ونفقات الدفن وتعويض نهاية الخدمة. أما بالنسبة للمضمونين المتقاعدين والمستفيدين على عاتق ذويهم أكانوا أزواجهم أو أولادهم، فهم يستفيدون من تقديمات العناية الطبية في حالات المرض والامومة والتويضات العائلية بالنسبة للزوج فقط.

و في إطار برامج التقاعد والحماية المتوفرة في لبنان تشير وزارة الثقافة بأنه ليس لديها الإمكانيات الكبيرة والكافية للإعتناء بكبار السن لكنها ساهمت بإنشاء صندوق التعاضد الموحد للفنانين وإدخالهم في الضمان الإجتماعي بالإضافة إلى إعطاء من بلغ عمر 64 سنة راتباً شهرياً كون الوزارة هي الوصية على نقابة الفنانين، كما أن صندوق التعاضد كان يقدم لمن هم بعمر 80 سنة وما فوق مبلغ 300 ألف ليرة لبنانية شهرياً يتم تمويل هذه المبالغ من الأعمال الفنية الأجنبية التي تقام على الأراضي اللبنانية، لكن هذه المساعدات ألغيت منذ حوالي السنتين مع إنتشار فيروس كورونا وبسبب الأوضاع الإقتصادية والمالية الصعبة.

10. هل يستفيد الزوج أو الزوجة من المعاش التقاعدي لشريكه ومن مخصصات التأمين الاجتماعي الأخرى في حال وفاتهم؟

نعم بموجب الأنظمة المرعية الإجراء في القطاعين العام والخاص.

بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي: في حال وفاة المضمون يستحق تعويض نهاية الخدمة لأصحاب الحق المحددين في قانون تعيين أصحاب الحق بتقاضي تعويض الصرف من الخدمة الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 8496 تاريخ 2 آب 1972. أما بالنسبة للتقديمات الاخرى، فلدى وفاة المضمون ينتقل أيضاً حق الإستفادة من تقديمات العناية الطبية في فرع المرض والأمومة إلى شريك المضمون المتوفي، ضمن الشروط المحددة في الفقرة السادسة من المادة 9 من قانون الضمان الإجتماعي، نظام المتقاعدين.

11. هل هناك سياسة او برنامج يشجع على التقاعد المبكر؟
كلا

12. ما هو عدد ونسبة كبار السن الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني مفصلة حسب الجنس؟
تشير أرقام الملخص السياساتي الصادر عن الإسكوا هذا العام (أيلول 2021) تحت عنوان **الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان 2019 - 2021 : واقع أليم وآفاق مبهمة**، إلى أن نسبة الفقر المتعدد الأبعاد تصل إلى 82 %، وتصنف الأسر على أنها تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد في حال كانت تعاني من وجه واحد أو أكثر من الحرمان حيث يرزح اللبنانيون تحت ضغوط هائلة من تفاقم التضخم وإنهيار قيمة العملة وتقلص القدرة الشرائية وتعثر الوصول إلى المختلف الخدمات. ولعل أبرز الفئات السكانية المعرضة للخطر هي كبار السن، حيث إرتفعت نسبة كبار السن ممن يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد من 44 % العام 2019 إلى 78 % عام 2021.

13. هل هناك برامج مساعدة اجتماعية تستهدف كبار السن، لا سيما كبيرات السن وكبار السن الذين يعيشون تحت خط الفقر؟
يستفيد حالياً 10124 كبير سن من تقديمات البرنامج الوطني لمساعدة الأسر الأكثر فقراً في لبنان الذي تديره وزارة الشؤون الإجتماعية وتشمل هذه التقديمات تغطية صحية كاملة ومساعدات غذائية. تجدر الإشارة إلى أن البرنامج إستقبل خلال الأعوام الماضية وتحديداً عامي 2019 _ 2020 عدد كبير من الطلبات الجديدة منها ما تم تقديمه مباشرة عبر مراكز الخدمات الإنمائية التابعة للوزارة ومنها ما تم تقديمه عبر منصة البرنامج الإلكترونية، ويتم في الوقت الراهن التاكد من إستيفاء الشروط ودراستها لتوسيع قاعدة المستفيدين/ات من البرنامج فور توفر القرض الإضافي والموارد المادية حيث يفترض أن يرتفع عدد الأسر المستفيدة من 43 ألف أسرة إلى 120 ألف أسرة.

في سياق متصل، أطلقت الحكومة اللبنانية برئاسة الدكتور حسان دياب في العام 2020، برنامج مساعدة طارئة بقيمة 400 ألف ليرة لبنانية وهو برنامج مشترك بين رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الإجتماعية. تزامن هذا البرنامج مع فترة الإغلاق الشامل جراء جائحة كورونا وبداية الازمة المالية وفقدان القدرة الشرائية، حيث شكلت هذه المبادرة سنداً للعائلات الأكثر حاجة ومن أبرز المعايير التي اعتمدت للاستفادة، الأسر التي لديها أشخاص معوقين يحملون بطاقة الإعاقة والأسر التي تحمل بطاقة حياة. تمت آلية تقديم الطلب بطريقة غير مباشرة إما من خلال منصة إلكترونية خاصة بالبرنامج أو من خلال التواصل مع البلديات مكان سكن المواطنين للتسجيل عبر الهاتف. تولى الجيش اللبناني عملية إعداد اللوائح النهائية والتوزيع المباشر لمبلغ 400 ألف ليرة لبنانية على الأسر.

14. هل هناك برامج وتسهيلات مصرفية تستهدف كبار السن؟
يشير التقرير السنوي لعام 2019 الصادر عن جمعية مصارف لبنان، إلى أن نسبة كبار السن من عمر 60 سنة وما فوق من العاملين في القطاع المصرفي هي في تزايد مضطرد، حيث بلغت في العامين 2015 و2017، 5.5% أما في العام 2016 فبلغت 5.6 % لتصبح 5.7 % في العام 2018 وارتفعت في العام 2019إلى 6.1%.
إلا أنّه لا يوجد معلومات رسمية منشورة أوموثّقة عن تسهيلات مصرفية تعطى لكبار السن في لبنان.

ب ـ الإدماج الاجتماعي والشيخوخة النشطة

التعليم والتكنولوجيا

15. ما هو التحصيل العلمي لكبار السن مفصل حسب الفئة العمرية والجنس؟
يوجد نقص في البيانات المتصلة بالمستوى التعليمي لدى كبار السن، وتشير إحصاءات العام 2007 إلى أن نسبة الأمية لدى المسنين/ات هي حوالي 41.4 %، ولعل أبرز أسباب إرتفاع هذه النسب لدى النساء تعود إلى الزواج المبكر وتدني نسب تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية. أما المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر المنفذ من جانب إدارة الإحصاء المركزي في العام 2012 فيشير إلى المستوى التعليمي لدى كبار السن بشكل أدق، إذ أورده على الشكل التالي : 28.2 % أمي، 18.4 % مستوى روضة أو ملم بالقراءة والكتابة، 24.1 % مستوى إبتدائي، 13.1 % مستوى متوسط، 8.7 % مستوى ثانوي و6.9% مستوى جامعي.

16. هل هناك برامج تشجع كبار السن على محو الأمية أو الاستمرار في التعلم؟
رغم الهشاشة والتحديات التي تحيط بواقع كبار السن في لبنان، لا بد من الإضاءة على التجارب الناجحة والمشجعة لكبار السن ولعل أبرزها في مجال التعلم "جامعة الكبار". فالجامعة عبارة عن برنامج للتعلم مدى الحياة من أجل إبقاء كبار السن متيقظين فكرياً ومرتبطين إجتماعياً بمحيطهم وفاعلين ومشاركين. إنطلق البرنامج منذ العام 2010 حيث كانت الحصص الدراسية 10 ووصلت إلى 200 حصة دراسية في العام 2020، أما عدد كبار السن المنتسبين قد إرتفع من 50 في العام 2010 إلى نحو 600 كبير وكبيرة سن في العام 2020. في العام 2020 ومع إشتداد الأزمات في لبنان

وإجراءات الحجر، إعتمدت الجامعة التعليم عن بعد عبر منصة زووم وقد أعرب كبار السن عن الدور الإيجابي الذي لعبته الجامعة خلال الأزمات لإبقائهم ناشطين وإيجابيين رغم كل التحديات.

17. هل هناك برامج للتدريب على التكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة لكبار السن؟

كذلك لدى وزارة الشؤون الإجتماعية برنامج لتعليم الكبار وهو لا يستهدف كبار السن بشكل خاص، إنما هو عبارة عن مساحة تسمح لهم بالتسجيل والمشاركة في دورات التدريب على التكنولوجيا وإستخدام الكمبيوتر وتقوية اللغة ويتم تنفيذ هذه الدورات عبر عدد من مراكز الخدمات الإنمائية التابعة للوزارة أو من خلال الجمعيات المتعاقدة مع الوزارة، تراجعت مشاركة كبار السن خلال العام الماضي بسبب توقف هذه الدورات لفترة جراء إجراءات الإقفال في مواجهة جائحة كورونا وتأثيرها الكبير على صحة كبار السن. قبل أزمة كورونا وسائر الأزمات المتتالية التي شكلت حاجزاً أمام إستمرار هذه الدورات، كانت نسبة كبار السن من المشاركين في الدورات تشكل حوالي 13 %.

التطوع والعمل

18. هل هناك برامج او سياسات تشجع كبار السن على العمل التطوعي؟ ما هي المجالات التي ترحب بتطوع كبار السن؟

تركز الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان التي أطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية في العام 2021، في أحد محاورها على أهمية التطوع، وقد كان لوزارة الشؤون الإجتماعية تجربة رائدة في مخيمات العمل التطوعي التي كانت تنظم سنوياً لتنفيذ البرامج التنموية في المناطق؛ حيث كان يتم إشراك كبار السن في تنفيذ المشاريع التنموية، وغالباً ما كانت مشاركة كبار السن ناجحة جداً إذ برهنوا عن التزام وجدية ومستوى عال من الإتقان والخبرة، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للتواصل بين الأجيال والتضامن بين الشباب وكبار السن. تمّ تعليق تنظيم هذه المخيمات منذ فترة بسبب الاوضاع المادية وجائحة كورونا، على أمل إعادة تفعيلها في أقرب وقت ممكن لما لها من أثر إيجابي على التنمية المستدامة والتضامن بين الأجيال ونشر الوعي والثقافة الإيجابية حول المشاركة النشطة لكبار السن في تنمية المجتمع والحفاظ على الإرث والخبرات.

19. هل هناك سياسة أو برامج تسمح لكبار السن بالاستمرار في العمل للاستفادة من خبراتهم؟ هل يشملهم قانون العمل؟

كما ورد آنفاً، يتسم **التقاعد** في عمر 64 سنة بالطابع الإلزامي في القطاع الحكومي دون إمكانية الإستمرار بالعمل وذلك بالإستناد إلى المرسوم الاشتراعي رقم 112 نظام الموظفين العام تاريخ 1959.
بالنسبة للقطاع الخاص، وبحسب قانون العمل الصادر في 23 أيلول 1946 يحق للأجير بموجب المادة 55 منه، الإستمرار في العمل لغاية بلوغه سن 64 مكتملة ما لم يكن النظام الداخلي للمؤسسة التي يعمل فيها يسمح له بالعمل إلى ما بعد سن 64. ففي حال الإستمرار بالعمل يكون ذلك وفق عقد خاص وتستمر الإستفادة من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة. وبحسب الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، يوفر الصندوق للذين بلغوا الرابعة والستين وإستمروا بالعمل تقديمات العناية الطبية والتعويضات العائلية وتتوقف الإستفادة والخضوع لفرع نهاية الخدمة بعد سن 64.

في الأرقام يواصل العديد من كبار السن ممارسة الأنشطة الإقتصادية المختلفة في لبنان، ويعزو كثيرون ذلك إلى غياب أو محدودية التأمينات والحماية الإجتماعية وغياب أو قصور معاش التقاعد عن توفير مستلزمات الحياة الكريمة، فيواصلون العمل بعد بلوغ 64 عاماً لتأمين متطلبات الأسرة؛ إلى جانب شريحة ممّن يرغبون بالاستمرار في الحركة والعطاء والإنتاجية.
تشير إحصاءات دراسة الأحوال المعيشية للأسر - وزارة الشؤون الإجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي في العام 2007 إلى أن 14 % من مجموع المسنين/ات يستمرون في العمل بعد بلوغهم السن القانوني ويشكلون 4.5 % من نسبة العاملين/ات في لبنان؛ مع فارق جندري كبير حيث بلغت نسبة العاملين من كبار السن الذكور 94.5% مقابل 5.5% من كبيرات السن العاملات. أما في ما يتعلق بمعدلات النشاط الإقتصادي للمسنين/ات حسب الفئات العمرية والنوع الإجتماعي، فتشير الإحصاءات إلى أنّ نسبة المسنين الذكور العاملين ترتفع إلى 44.7 % بين عمر 65 – 69 سنة مقابل 24.4 % بين عمر 70 – 74 سنة و22.3 % بين عمر 75 – 79 سنة لتنخفض إلى 4.3 % عن عمر 80 سنة وما فوق. أما المسنات الإناث العاملات، فهن في نشاط إقتصادي متدن مقارنة مع المسنين العاملين، حيث تبلغ النسبة الأعلى للواتي يعملن 3.2 % بين عمر 65 و 69 عاماً.

كذلك يشير المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر - إدارة الإحصاء المركزي العائد لعام 2012 إلى أنّ نسبة كبار السن الذين يستمرون في العمل بعد بلوغهم عتبة 64 سنة تبلغ 18%، أما وبحسب نتائج المسح المتخصص حول القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر المعد من قبل إدارة الإحصاء المركزي في العام 2019، فقد تدنت نسبة كبار السن الذين يستمرون بالعمل بعد عمر 64 سنة إلى معدل 14.4%. ولعل ما يفسر هذا الإنخفاض هو الضائقة الإقتصادية والمالية الصعبة التي يمر بها البلد بالإضافة إلى إجراءات الإقفال والحجر جراء جائحة كورونا وإرتفاع نسبة البطالة بشكل خطير وشح فرص العمل، وهذا لا ينطبق فقط على الشريحة العمرية فوق 64 عاماً، إنما على سائر الشرائح العمرية بنسب مختلفة.

الهجرة والتمدن

20. هل هناك سياسات أو برامج تشجع على التضامن بين الأجيال لا سيما في المناطق التي تشهد موجات هجرة وتمدن؟

في سياق برنامج "المدن الصديقة لكبار السن" الذي طرحته منظمة الصحة العالمية، والذي يشكل فرصة لإحتواء نتائج الإتجاهات الديموغرافية، إذ يركّز مفهوم البيئة الداعمة لكبار السن على أهمية العلاقة التفاعلية بين الصحة والبيئة الاجتماعية والمبنيّة ودور الحكومات والسلطات المحلية في تعزيز الحياة النشطة لجميع الأعمار، عملت وزارة الشؤون الإجتماعية على إعداد دليل خاص بالمدن الصديقة لكبار السن، وهو يشكّل خارطة طريق لتحويل المدن إلى مجتمعات صديقة لكبار السن على قاعدة مشاركة جميع الجهات المرجعية المختصة في المجتمعات المحلية. لا يخاطب الدليل السلطات المحلية ومقدمي الخدمات والجمعيات الاهلية والاختصاصيين فحسب، بل يقدّم باقة من التوجيهات التي تحثّ كبار السن أنفسهم على المبادرة والمشاركة بدورهم لتحويل مجتمعاتهم إلى بيئات حاضنة؛ ولعلّ أبرز ما تتّسم به المدن الصديقة لكبار السن أنها صديقة لجميع الأعمار، فكبير السن هو الجد/ة والأب/الأم والأخ/الأخت والصديق/ة: دورة الحياة هذه لا تكتمل إلا من خلال مبدأ التضامن بين الأجيال وبذلك كلّما كانت البيئة حاضنة ومراعية لكبير السن وتعزّز نشاطه وتضيف الحياة إلى سنين عمره، كلّما كانت مراعية حتماً لمختلف فئات المجتمع بجميع أعمارهم.

يعتبر الدليل، الذي سيتم إطلاقه هذه السنة، مرجعاً نظرياً وتطبيقياً لكل الجهات من مختلف القطاعات الراغبة في تبني السبل الآيلة إلى تحويل المدن إلى بيئة صديقة لكبار السن، وأداة هامة لتعزيز التضامن بين الأجيال بما يتضمنه من توصيات ونشاطات تصب في هذا الإتجاه وهو يهدف إلى :

- ✓ نشر المبادئ والمفاهيم المتعلقة بكبار السن وبالمدن الصديقة لكبار السن مع التركيز على السمات والمعايير الأساسية لهذه المدن، بما يسهم في تشجيع إنشاء بيئات داعمة للشيخوخة النشطة في لبنان.
- ✓ تسليط الضوء على الدراسة الميدانية التي نفّذت في منطقة زغرتا-الزاوية بالشراكة مع جمعية "منكبر سوا" كتجربة نموذجية يبنى عليها في سائر المناطق.
- ✓ تعميم النهج التشاركي مع مختلف القطاعات على المستوى المحلي، لتخطيط وتصميم المبادرات الهادفة إلى بناء المدن الصديقة لكبار السن.

21. هل هناك برامج أو سياسات لدعم كبار السن في المناطق الريفية لا سيما كبيرات السن؟

في هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى تجربة التعاونيات التي بدأت الحركة التعاونية في لبنان منذ العام 1939 ولم تعرف هذه الحركة الإطار القانوني إلا في العام 1964 عند صدور قانون الجمعيات التعاونية حيث تم إخضاع التعاونيات لإشراف ورقابة مصلحة التعاون في المديرية العامة للتعاونيات في وزارة الزراعة.

وبحسب التقرير التقني الصادر عن منظمة العمل الدولية 2018 حول قطاع التعاونيات في لبنان بالتعاون مع وزارة الزراعة، والذي إشتمل على عينة من 147 تعاونية من مختلف المناطق اللبنانية من أصل 1238 تعاونية في لبنان، فقد جاء توزيع التعاونيات المشمولة بالتقرير على الشكل التالي :

24 % في شمال لبنان وعكار، 21 % في جبل لبنان، 18 % في النبطية، 14 % في بعلبك والهرمل، 12 % في جنوب لبنان، 7 % في البقاع و4% في بيروت.

على الصعيد الإجتماعي والتنمية، يؤكد التقرير الوطني أن تطور التعاونيات يرتبط بشكل مباشر بتطور سياسة التنمية الريفية والزراعية وتحسين الكفاءات وتعزيز الإنتاج وفرص العمل خاصة في المناطق الريفية، وقد أظهرت التعاونيات في العديد من التجارب الناجحة بأنها عنصر فاعل في التغيير الإجتماعي وتعديل السلوك ونهج الحياة لدى سكان الريف وبالأخص النساء من خلال برامج التدريب والتوعية وبناء القدرات والتمكين الإقتصادي وخلق فرص العمل، إلا أن التعاونيات بحاجة ماسة للدعم والموارد المادية للإستمرار وهي تعتمد على المانحين والمنظمات الدولية مقابل الموارد المادية الشحيحة المتوفرة لديها، وهنا تكمن العقبة الأساسية بكبح إستدامة عملية التنمية الريفية نظراً لقلة الموارد المتاحة.

على صعيد الأعضاء ومشاركة النساء في عمل التعاونيات، فقد أشار التقرير إلى أن نسبة النساء من أعضاء ومديرات التعاونيات بلغت 72% . بالنسبة للأعمار تجاوز 60.5 % من أعضاء التعاونيات الزراعية الأربعين من عمرهم.

أما بالنسبة لفئة المزارعين في التعاونيات فقد بلغت نسبة الذين/اللواتي تجاوزوا/ن الأربعين من العمر، نسبة 76.4 % مقابل 29 % من المزارعين ما بين عمر 30 و40 سنة و 10.2 % لم يتجاوزوا الثلاثين من عمرهم. يبدو جلياً دور كبار السن في تنظيم وتفعيل عمل التعاونيات وليس هناك من شرط لناحية السن إلا لناحية إتمام العشرين من العمر وألا يكون الشخص موظفاً في القطاع العام أو الخاص.

22. هل هناك برامج تستهدف كبار السن المهاجرين العائدين إلى دولهم؟ (برامج حماية اجتماعية، برامج إدماج اجتماعي..)

كلا

المشاركة المدنية

23. هل هناك برامج أو مساحات تشجع كبار السن على المشاركة في صنع السياسات خاصة تلك المتعلقة بهم؟

24. هل هذه المساحات متوفرة من خلال البرامج الحكومية أو من خلال منظمات المجتمع المدني أو من خلال تعاون مشترك؟

25. هل يتم تيسير مشاركة كبار السن في العمليات الانتخابية؟

تشير وزارة الداخلية والبلديات ـ المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، إلى أن الوزارة تعمل كل ما بوسعها لتسيير مشاركة كبار السن في العمليات الإنتخابية تنفيذاً للقانون رقم 2008/25 (قانون الإنتخابات النيابية) الذي وضع على عاتق وزارة الداخلية والبلديات أن تأخذ بالإعتبار حاجات

الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الإنتخابية، وتؤكد الوزارة أنه يمكن إعتبار أن كبار السن لديهم حاجات خاصة أسوة بالأشخاص المعوقين حركياً، وتوفر لهم التسهيلات على هذا الأساس. كذلك تلتزم الوزارة بما نصت عليه المادة 96 من القانون 2017/44 (قانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب) " تأخذ الوزارة بالإعتبار حاجات الأشخاص المعوّقين عند تنظيم العمليات الإنتخابية، وتوفر الإجراءات التي تسمح لهم بممارسة حقهم بالإقتراع دون عقبات " .
وعليه أصدرت وزارة الداخلية والبلديات تعميم رقم 7/م/2018 القاضي بتسهيل وتأمين حاجات الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الإنتخابية وتقوم الوزارة بالإضافة إلى ذلك بإجراء دورات تدريبية لرؤساء الأقلام والكتبة حول طريقة التعامل مع كبار السن والأشخاص المعوقين ومساعدتهم في التصويت إذا إقتضت الحاجة وتسهيل مشاركتهم في العملية الإنتخابية.

ج ـ كبار السن في حالة الأزمات

26. هل هناك خطة للاستجابة للأزمات والكوارث في بلدكم؟ هل تشمل بشكل خاص كبار السن؟

مقابل الخطة السريعة المستحدثة لمواجهة فيروس كورونا والتي واكبها وساهم بتنفيذها فريق من الإختصاصيين خلال جائحة كورونا وقد تم رفع الجهوزية القصوى خاصة للفئة العمرية الهرمة، وبناء لمراسلة مع الهيئة العليا للإغاثة في رئاسة مجلس الوزراء، تبين أن عمل الهيئة العليا للإغاثة يقتصر على ما تكلف به من قبل مجلس الوزراء من مهام وأن تكليفها بأية أمور إغاثية أو تقديم مساعدات يستهدف كافة شرائح المجتمع دون إستهداف فئة عمرية محددة بل يطال التدخل المتضررين بشكل عام. وعليه فإن الهيئة العليا للإغاثة لا يتوفر لديها برنامج أو أرقام خاصة بكبار السن ولم تقم بعمل متخصص بكبار السن بل كانت تستهدفهم ضمن تأمين ومواكبة المتضررين، كما وأبدت الهيئة إستعدادها للتلبية والمواكبة لمطلق مشروع أو برنامج قد يستهدف كبار السن ويؤمن لهم الدعم حيث الحاجة.

27. هل استهدفت خطة الاستجابة لجائحة كورونا كبار السن بشكل خاص؟

أولت الخطة الوطنية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، كبار السن أهمية خاصة لكونهم الفئة الأكثر عرضة للتبعات السلبية للإصابة وقد منحت الأفضلية لكبار السن ضمن خطة التلقيح أيضاً كما تم تنفيذ إجراءات خاصة لمنع الإنتشار الوبائي في دور المسنين وقطاعات الرعاية الصحية الأكثر تعرضاً للإصابة بسبب إنخفاض الجهوزية المناعية، وبحسب لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا لدى الامانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع، توزعت حالات الإصابة بفيروس كورونا لدى كبار السن من عمر 64 وما فوق منذ بداية الجائحة ولغاية شهر 7 من العام 2021 على الشكل التالي : عدد الحالات 60375 إصابة (50 % كبار سن و50 % كبيرات سن) أما عدد الوفيات 5577 وفاة (59 % كبار سن و41 % كبيرات سن).

وفي سياق متصل، إجتمع خبراء من الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين في لبنان وقاموا برفع توصيات من خلال وزارة الشؤون الإجتماعية إلى وزارة الصحة العامة بهدف التأكيد على إعتبار كبار السن من الفئات الاكثر عرضة لخطر الإصابة بجائحة كورونا وتاثيراتها وأهمية مواكبة كبار السن في منازلهم أو في دور الرعاية ومساعدتهم للتسجيل على منصة التلقيح وإيجاد الطرق البديلة في حال عدم إستخدامهم لوسائل التواصل الإجتماعي مع الحرص على توفير النقل لهم وإيجاد المراكز الاقرب إلى سكنهم والتنسيق مع الجهات المختصة لإمكانية إعطائهم اللقاح في مكان إقامتهم وتحديداً لكبار السن في دور الرعاية، كما وأبدى خبراء الهيئة إستعدادهم للتعاون المستمر عند الحاجة في الخطة الوطنية لمواجهة فيروس كورونا مع وضع إمكانيات الوزارة المتوفرة لخدمة كبار السن بالتصرف عند الحاجة.

رابعاً ـ القسم الثالث: الرعاية الصحية

28. ما هي نسبة كبار السن المصابين بأمراض مزمنة غير معدية مفصلة حسب نوع المرض والجنس؟

تشير أرقام دراسة الأحوال المعيشية للأسر ـ وزارة الشؤون الإجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي في العام 2007 إلى أن نسبة 70.3 % من كبار السن يعانون من الأمراض المزمنة وتتوزع هذه النسبة بين 30.2% من كبار السن يعانون من مرض مزمن واحد، 21.4 % من كبار السن يعانون من مرضين مزمنين، 12.3 % من كبار السن يعانون من ثلاثة أمراض مزمنة، 4.6 % يعانون من أربعة أمراض مزمنة و1.8 % من كبار السن يعانون من 5 أمراض مزمنة. مع الإشارة إلى أنه لا تتوفر البيانات حول كبار السن الذين يعانون من الأمراض المستعصية.

29. ما هو عدد ونسبة كبار السن الذي يستفيدون من التغطية الصحية ؟

لعل الهاجس الاكبر والحاجة الماسة لكبار السن هي التغطية الصحية، لذلك تعتبر وزارة الصحة العامة إصدار التعميم رقم 109 تاريخ 2016/8/2 خطوة نوعية في هذا الإتجاه، لكونه يتعلق بتعديل التغطية الصحية الاستشفائية لمن تخطت أعمارهم 64 سنة بحيث تصبح 100 % بدلاً من 85 %.

أما بالنسبة لإستفادة كبار السن من أحد الجهات الضامنة، تشير أرقام دراسة الأحوال المعيشية للأسر - وزارة الشؤون الإجتماعية و إدارة الإحصاء المركزي في العام 2007 إلى أن 49.5 % من كبار السن في لبنان يستفيدون من التغطية الصحية من إحدى الصناديق الضامنة (تعاونية موظفي الدولة، ضمان القوى العسكرية، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، شركات تأمين ...) في حين أن نسبة 50.4 % من كبار السن لا يستفيدون من أي تأمين أو تغطية صحية.
أما بحسب المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر - إدارة الإحصاء المركزي في العام 2012، فيستفيد من أحد مصادر التغطية الصحية 64.8 % من كبار السن مقابل 35.2 % لا يستفيدون من أي مصدر. وفي ذلك دلالة واضحة على تحسن التغطية الصحية في لبنان في هذه الحقبة الزمانية، وتوفرها لعدد أكبر من كبار السن دون وجود إحصاءات رسمية عن كيفية توزع إرتفاع عدد المستفيدين من كبار السن من أحد مصادر التغطية الصحية.

أما بالنسبة لتغطية وزارة الصحة العامة، فحسب مصادر وزارة الصحة العام في العام 2016، أمنت الوزارة التغطية الإستشفائية لحوالي 54000 سنوياً بكلفة إجمالية تعدت 100 مليار ليرة لبنانية. من جهته وفّر برنامج الأمراض المزمنة، التقديمات الصحية لحوالي 192000 كبير سن من شملت أدوية أمراض مزمنة ومعاينات مجانية من خلال 213 مركز رعاية صحية أولية منتشرة على كامل المساحة الجغرافية للبنان. لم تردنا بيانات/أرقام حديثة بالنسبة للتغطية الصحية بعد هذا التاريخ، مع الإشارة إلى أن الكلفة الإجمالية للتغطية الإستشفائية ستكون مرتفعة قياساً إلى السنوات السابقة نظراً للأوضاع المالية المتردية وإنهيار قيمة الليرة اللبنانية مقابل الكلفة العالية للعناية الطبية والإستشفائية وخاصة لكبار السن.

30. هل يغطي التأمين الصحي لكبار السن كافة الخدمات الصحية التي يحتاجونها من رعاية أولية، وثانوية واستشفاء والدواء؟ هل يغطي التامين الصحي خدمات الطب النفسي وخدمات الصحة الإنجابية؟

31. ما هي نسبة الإنفاق من الجيب من قبل كبار السن على الرعاية الصحية من مجمل إنفاقهم ؟

32. هل هناك برامج لتوفير الرعاية الصحية لكبار السن الذين لا يتمتعون بتأمين صحي، من دون تكلفة أو بكلفة ميسرة؟ هل تتضمن هذه البرامج خدمات متعلقة بالطب النفسي وخدمات الصحة الإنجابية؟

إن المعاينات وخدمات الرعاية الصحية المقدمة عبر مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية ومراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة العامة هي مجانية لكبار السن.

33. هل هناك برامج ومراكز تستهدف توفير الرعاية الصحية المتخصصة لكبار السن؟

يهمنا الإضاءة في هذا الإطار على برامج ومراكز الرعاية التلطيفية لكبار السن في لبنان وهي قليلة جداً وتعمل على توفير الرعاية المتخصصة لكبار السن المرضى وتخفيف الألم والمعاناة وتقديم الدعم للأسرة وتوفير الخدمات الطبية اللازمة. إن العناية التلطيفية حق لكبير السن وهي نهج يحسن حياته وحياة أسرته ويحدد علاج الألم اللازم وتعتمد على الزيارة المنزلية لكبار السن لتوفير الرعاية التلطيفية له في مكان إقامته وتوفير الدعم والمساندة والتوجيه لأسرته لتقبل وضعه ولكيفية الإعتناء به. يسعى القيمون على الرعاية التلطيفية إلى دمجها داخل مؤسسات الرعاية الصحية بشكل ممنهج وخاضع للمعايير المرعية الإجراء على الصعيد الطبي.
إحدى الجمعيات الناشطة في مجال الرعاية التلطيفية، لديها عقد مشترك مع وزارة الشؤون الإجتماعية منذ حوالي السنة، وهذه خدمة متخصصة جديدة تدل على مدى إهتمام وزارة الشؤون الإجتماعية بتوسيع نوعية ومجالات خدماتها وإستجابتها لكبار السن وصولاً إلى الخدمات المتخصصة على سبيل المثال لا الحصر العناية التلطيفية.

34. هل تتوفر خدمات القرب والجوار وخدمات الرعاية الطبية المتنقلة لكبار السن لاسيما في الأرياف؟

توفر مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية ومراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة العامة خدمات الرعاية الصحية على إمتداد المساحة الجغرافية للبنان وبذلك فهي قريبة ومجاورة لغالبية المدن والأرياف على السواء كما يمكن في الحالات الطارئة أو في حالات عدم إستقلالية كبير السن وقدرته على زيارة المركز، التنسيق مع إدارة هذه المراكز لتنسيق الزيارات المنزلية عند الضرورة لتحديد الحاجة وتوفير أو الإحالة للخدمة المناسبة.

35. هل تخصص طب الشيخوخة متوافر في الجامعات الوطنية؟ هل يتم توفير التدريب اللازم في هذا الإطار لسائر العاملين الصحيين؟

يتوفر إختصاص طب الشيخوخة في الجامعات الوطنية والجامعات الخاصة لكن لا يوجد بيانات رسمية عن جانب وزارة التربية والتعليم العالي حتى الآن عن كيفية توزع هذه الإختصاصات في الجامعات.

بالنسبة لعدد أطباء الشيخوخة المسجلين في نقابة الأطباء لغاية العام 2016 هو 14 طبيباً وهذا العدد لا يزال متواضعاً أمام الحاجة لهذا الإختصاص في لبنان.

أما لناحية الممرضين والممرضات حملة الشهادات في مجال الشيخوخة فتؤكد نقابة الممرضات والممرضين في لبنان أنه لا يوجد حتى اليوم بيانات رسمية عن عدد العاملين في حقل التمريض مع كبار السن وتوزعهم الجغرافي والمؤسساتي. كما وتؤكد النقابة أن هناك عوامل مشجعة على التخصص في مجال الشيخوخة وهي زيادة طلب فرص العمل مع كبار السن، إرتفاع عدد كبار السن، ترك العائلات للبنان وبقاء أهلهم بمفردهم وحاجتهم للعناية الطبية المستمرة، أما ابرز التحديات فهي نقص الدعم والتدريب اللازم للعمل بإحترافية مع كبار السن، عدم وجود برامج مستمرة لتوعية الأهل على كيفية العناية بكبار السن، إرتفاع كلفة المواد الطبية أو عدم توفرها، صعوبة التعامل مع التغيرات النفسية لدى كبار السن، غياب التشريعات والقوانين الضامنة لحقوق كبار السن والعاملين معهم ونقص عدد الممرضين والممرضات بسبب الهجرة والبحث عن فرص عمل خارج لبنان خاصة في هذه الفترة.

36. خلال جائحة كورونا، هل تم وضع إجراءات وقائية لتسهيل وصول كبار السن للخدمات الصحية وغيرها؟ هل تم إعطاء الأولوية في حالات التطعيم لكبار السن؟

واجه لبنان كسائر دول العالم جائحة كورونا التي فتكت بالأرواح وعزلت الشعوب، وكافحت الحكومات وأصحاب الإختصاص على أمل إبطاء الفيروس ريثما يتم تطوير اللقاحات.

أعلن لبنان حالة الطوارئ في 15 آذار 2020 حيث أقفل المطار وأجبر السكان على ملازمة منازلهم وسمح لهم بالتنقل لشراء الطعام والدواء بموجب إذن يتم الإستحصال عليه عبر منصة إلكترونية تابعة لرئاسة الحكومة، منعت الإجراءات كبار السن من التجول والخروج من المنزل منعا باتاً ما عدا الحالات الصحية والطبية الطارئة، ومع تخفيف إجراءات العزل شكل كبار السن الفئة الأخيرة التي سمح لها بمعاودة حياتها دون قيود مع الإلتزام بارتداء الكمامة والحفاظ على التباعد الإجتماعي. ولا بد من القول إن وقع الجائحة على لبنان كان أشد تأثيراً على كبار السن في ظل تراكم الأزمات الصحية والسياسية والإقتصادية والمالية بالإضافة إلى كارثة إنفجار مرفأ بيروت وهذا ما فاقم التحديات المعيشية وزاد من نسبة الفقر والحاجة لنظام الحماية خاصة لكبار السن. في المقابل كثفت المراكز الصحية التابعة لكل من وزارة الشؤون الإجتماعية أو الصحة العامة جهودها لتستمر بتقديم الخدمات بالإمكانيات المتاحة مع الحفاظ على أقصى درجات الحماية والوقاية، أما الخدمات الإجتماعية فاقتصرت في هذه الفترة على توزيع الحصص الغذائية وإحتياجات النظافة في المنازل. بالمقابل منعت غالبية مراكز الخدمة المقيمة لكبار السن الزيارات العائلية وإستعاضت عنها بوسائل التواصل الإجتماعي والتواصل عن بعد، وتم وضع قيود لناحية استقبال حالات جديدة إلا في الحالات الاستثنائية الطارئة، حيث جرى إخضاع أي وافد جديد لفحص pcr. وعلى مستوى خطة التلقيح أعطيت الأولوية لكبار السن مع مراعاة الأوضاع المرضية المختلفة، كما قامت فرق وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جمعيات ومنظمات متخصصة، بتسهيل تنقل كبار السن وتنظيم المواعيد ومساعدة كبار السن بالتسجيل على المنصة، أما بالنسبة لكبار السن المقيمين في دور الرعاية أو من هم غير قادرين على الحركة ولديهم مشاكل على صعيد إستقلاليتهم الحركية، فكانت فرق متخصصة تتنقل لتلقيحهم ميدانياً.

خامساً - الشيخوخة في المكان والبيئة التمكينية

37. ما هو عدد ونسبة كبار السن الذي يعيشون بمفردهم مصنفة حسب الفئة العمرية والجنس؟

بحسب دراسة الأحوال المعيشية للأسر 2007، إن التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجتمع اللبناني زادت من الأعباء الإقتصادية على كاهل الأسرة اللبنانية، الأمر الذي أدّى إلى بعض التحولات ضمن الأسرة اللبنانية لا سيّما على مستوى مكان إقامة المسنين/ات. فنسبة 12% من كبار السن الذكور يعيشون بمفردهم، 27% منهم ذكور و73 %منهم إناث. كما أنّ هناك 77% من كبار السن يعيشون في منزلهم الخاص مع آخرين و11 % يعيشون في منزل أشخاص آخرين. يشير المسح الوطني للعام 2012 إلى أن 32.5 % من كبار السن يعيشون في منزل مستقل، 60.3 % في شقة في مبنى مستقل مقابل 7.2 % يعيشون في فيلا أو مسكن مرتجل كتخشيبة أو كوخ أو غرفة ناطور، وهي نسب متقاربة مع دراسة العام 2007.

إلا أن المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر للعام 2012، أضاف مؤشراً حول عمر المسكن الذي يعيش فيه كبار السن، وقد أظهرت النتائج أن 6.1 % يعيشون في منزل عمره من 1 إلى 14 سنة، 11 % يعيشون في منزل عمره من 15 إلى 24 سنة، 33.6 % يعيشون في منزل عمره من 25 إلى 49 سنة، أما النسبة الأكبر فهي 49.3 % من كبار السن الذين يعيشون في منزل عمره أكثر من 49 سنة.

مكان إقامة كبار السن	نسبة كبار السن 2007	مكان إقامة كبار السن	نسبة كبار السن 2012
بمفردهم	%12	منزل مستقل	32.5
منزل خاص مع آخرين	%77	شقة في مبنى	60.3
منزل أشخاص آخرين	%11	فيلا أو مسكن مرتجل وغيره (تخشيبة أو كوخ ...)	7.2

38. ما هو عدد ونسبة كبار السن الذين يعيشون في دور الرعاية؟

يعيش حوالي ألفي كبير وكبيرة سن في مراكز الخدمة المقيمة التابعة مباشرة للوزارة (4 مراكز) أومتعاقدة مع الوزارة (32 مؤسسة رعائية متخصصة) وهي موزعة جغرافياً على الشكل التالي :

المحافظات	عدد المؤسسات المتعاقدة مع وزارة الشؤون الإجتماعية	عدد المراكز المتخصصة التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية
الجنوب	3	
النبطية	1	1
جبل لبنان	14	1
بيروت	1	
الشمال	8	
عكار	2	
البقاع	2	2
بعلبك الهرمل	1	

39. ما هو عدد ونسبة كبار السن من ذوي الصعوبات والإعاقة ؟

يحمل 29509 كبير سن بطاقة المعوق الشخصية، منهم 12968 كبيرات سن و16541 كبار سن، ويستفيد سنوياً 33997 كبير سن من المعينات والخدمات المتاخمة، كما يستفيد 43027 كبير سن من إفادات الإعفاءات المنصوص عليها في القانون 200/220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين. يشكل كبار السن أصحاب بطاقة المعوق الشخصية حوالي 33 % من مجمل حاملي هذه البطاقة.

40. هل هناك برامج متخصصة لدعم كبار السن من ذوي الصعوبات والإعاقة؟

يؤمن برنامج تأمين المعوقين في وزارة الشؤون الإجتماعية حوالي 80 ألف خدمة لكبار السن سنوياً وهي على نوعين، النوع الأول: الخدمات المتاخمة والمعينات التي يحتاجها كبار السن الذين باتت قدرتهم على الإستقلالية محدودة من الكرسي المتحرك والأجهزة المساعدة مثل العكازات والسرير الطبي ولوازم العناية من العقر ومعينات السلس وغيرها، أما النوع الثاني: إفادات الإعفاءات المنصوص عنها في القانون 2000/220 مثل الإعفاء من دفع رسم تسجيل السيارة، الحصول على موقف سيارة خاص من البلدية، إعفاء من دفع رسوم البلدية ...

41. هل يتم توفير التدريب اللازم لمقدمي الرعاية من أفراد العائلة أو المساعدين الشخصيين؟ هل يتم توفير أي نوع آخر من الدعم لمقدمي الرعاية؟

يتم عادة تدريب فريق المؤسسات التي تعنى بكبار السن وهذا يعتبر مفتاح النجاح في المؤسسات لأنها تساهم في رفع جودة خدماتها من خلال تنمية مهارات فريق العمل، ومن المهم الإشارة إلى أن كل المؤسسات قامت بتدريب فريق عملها حول كيفية الحماية من فيروس كورونا، كما أن المؤسسات بدورها تقوم بالتواصل مع ذوي كبار السن وتقديم الإرشادات لهم بهدف التكامل في توفير الخدمة الأفضل للمسن في المؤسسة أو خارجها بالتنسيق المستمر مع ذويه.

42. هل هناك معايير أو مقاييس معتمدة لتقييم دور الرعاية المتخصصة بكبار السن ومستوى الرعاية التي توفرها؟ هل هناك برامج لدعم كلفة الإقامة في دور الرعاية المتخصصة؟

أطلقت وزارة الشؤون الإجتماعية **معايير الجودة الخاصة بمؤسسات كبار السن في لبنان** في العام 2017 وقد تم تطويرها بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، كذلك تم العمل على إعداد برنامج تدريبي متخصص وشامل حول مفهوم الجودة وكيفية تطبيقها في مؤسسات كبار السن، يهدف البرنامج إلى الوصول لوضع خطط عمل تحسينية لرفع مستوى جودة الخدمات المؤمّنة لكبار السن عبر مؤسسات الخدمات المقيمة المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى تزويد المساعدات الاجتماعيات بالمعارف حول خصائص مرحلة الشيخوخة من النواحي النفسية والصحية والإجتماعية، وتمكينهن من مهارات إعداد ومتابعة تطبيق خطة تحسين الجودة في المؤسسات. كما وتم العمل على تطوير إستمارة متخصصة إستناداً للمعايير وذلك لتقييم واقع مؤسسات كبار السن المتعاقدة مع الوزارة تمهيداً لدراسة الواقع قبل المباشرة بالدورات التدريبية. وبالعودة إلى البرنامج التدريبي المشار إليه أعلاه، فهو ينقسم إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تشتمل على التدريب العام حول مفهوم الجودة والشيخوخة وواقع كبار السن في لبنان، أما المرحلة الثانية فهي عبارة عن التدريب المتخصص حول كيفية إعداد خطة تحسين الجودة. تم تنفيذ تدريب المرحلة الأولى من برنامج التدريب للمساعدات الإجتماعيات خلال شهر تشرين الثاني 2018. حتى اليوم تشكل هذه المعايير خارطة طريق للإرتقاء بجودة الخدمات المقدمة في مؤسسات كبار السن في لبنان، ولم يتم إعتمادها أو إستكمال التدريب اللازم بسبب عدم توفر الموارد المالية لذلك.

43. هل تشمل سياسات النقل كبار السن لا سيما ذوي الصعوبات والإعاقة؟

عملت وزارة الأشغال العامة والنقل على إعداد خطة خاصة للنقل والانتقال تراعي كبار السن والأشخاص المعوقين حيث نصت المادة الثالثة عشرة من القرار المشترك بين وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الداخلية والبلديات رقم 1/786 تاريخ 2009/6/9 المتعلق بتنظيم مزاولة مهنة النقل العام على ضرورة تأمين مركبات ومقاعد تتناسب مع ما نص عليه القانون 2000/220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين وهو ما يتناسب أيضاً ويراعي كبار السن ويضمن حسن إستقلاليتهم وتنقلهم. إضافة إلى ذلك قد أخذت وزارة الأشغال العامة والنقل عبر المديرية العامة للنقل البري والبحري بعين الإعتبار عند إعدادها للمشروع الرائد لشبكة النقل المتكامل ضمن بيروت الكبرى تأمين خدمة ورفاه كبار السن والأشخاص المعوقين وقد لحظت مواصفات الباصات والتجهيزات التي يجب أن تتوفر فيها لناحية المنحدرات والنظام الصوتي وشاشات الباصات ومحطات الوصول وآلية إصدار

بطاقات مجانية للنقل إلا أن هذا المشروع الرائد لم يتم إطلاقه أو إعتماده لعدم توفر الإعتمادات علماً أن البنك الدولي أبدى إهتمامه بتمويل هذا المشروع ليصار إلى إعتماده في باقي المحافظات.
وفي سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الثقافة تعمل من جهتها على إعداد مشروع قانون يسمح لكبار السن بعمر 64 وما فوق الدخول وزيارة المواقع الأثرية بشكل مجاني على كافة الأراضي اللبنانية.

44. هل هناك سياسات لتوفير بيئة سهلة الوصول في الأماكن العامة لا سيما لذوي الصعوبات والإعاقة؟
من المهم لفت النظر إلى وجود انظمة وقوانين في هذا الإطار، لكنّ ثمة حاجة إلى وضع الإجراءات التنفيذية المناسبة وتعزيز التشبيك بين جميع الجهات المختصة على المستوى الوطني والأهم توفير الموارد المادية اللازمة للتنفيذ.

45. هل هناك آلية للرصد والتبليغ عن حالات العنف ضد كبار السن؟ هل تم تجريم العنف ضد كبار السن؟
في حين نص القانون 2014/293 وتعديلاته ، على توفير الحماية للنساء وسائر أفراد الأسرة بما في ذلك بطبيعة الحال كبار السن، من العنف الأسري،لم يخصص فقرة لتجريم العنف ضد كبار السن، بل إنّ حمايتهم تنضوي تحت مظلة القوانين التي توفر الحماية لسائر الفئات.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه وفي إطار إستكمال تفعيل تطبيق القانون 2014/293 والسعي لتشجيع النساء والفتيات وسائر أفراد الأسرة على إعلاء الصوت واللجوء إلى الحماية التي يوفرها القانون بمساعدة قوى الأمن الداخلي، أتاحت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في العام 2020 إمكانية الإبلاغ عن شكاوى العنف الأسري عبر موقعها الإلكتروني أو عبر الخط الساخن 1745، ويمكن من خلال هذه الخدمة التبليغ عن حالات العنف التي يتعرض لها أيضاً كبار السن..
وتؤكد وزارة الداخلية والبلديات ـ المديرية الإدارية المشتركة ـ شعبة الخدمة والعمليات، بأن قسم حقوق الإنسان في المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي، يعمل على حماية ومراقبة حالة حقوق الإنسان وتحديداً كبار السن من خلال شكاوى السجناء كبار السن، الشكاوى الواردة عن حالات العنف الأسري، الإطلاع على أوضاع المتقاعدين من عناصر قوى الأمن الداخلي عبر زيارات إلى المراكز الطبية المنتشرة على كافة الاراضي اللبنانية.
وبحسب وزارة الداخلية والبلديات، بلغت عدد شكاوى العنف الأسري الواقع على كبار السن 23 حالة حتى حزيران 2021 وهي مقسمة جغرافياً على الشكل التالي : البقاع 9% بيروت 22 % الجنوب 9 % جبل لبنان 43 % والشمال 17 %.

من جهتها ترجّح الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان، أن تكون حالات كثيرة من العنف الذي تتعرض له كبيرات السن واقع ضمن نطاق الأسرة وهو ما يتناوله قانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة، القانون 2014/293 وتعديلاته.

وفي هذا السياق، سلطت وزارة الشؤون الإجتماعية الضوء على الحاجة الماسة لتوفير الخدمات المتخصصة لكبار لسن ضحايا العنف والإساءة في العام 2016 ، عبر دراسة أعدتها بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع مركز الدراسات لكبار السن وخبراء من الهيئة الوطنية لشؤون كبار السن بعنوان **" الإساءة لكبار السن في لبنان : دراسة أولية ودعوة لإيجاد برامج وسياسات للمعالجة"**، وهي الدراسة الأولى من نوعها هدفت إلى تقييم أنواع سوء معاملة كبار السن وأشكالها ومرتكبيها، بالإضافة إلى مدى إمكانية الحصول على الخدمات المتوفرة لحماية كبار السن وتأمين الدعم والرعاية اللازمة. تضمنت الدراسة تعريفاً لأشكال العنف وأسبابه ونتائجه وعرض المنحى القانوني العالمي والعربي للإستجابة للعنف على أساس العمر والأدلة المتوفرة بموضوع سوء المعاملة في الدول العربية، إلى جانب تقييم نوعي لواقع سوء المعاملة في لبنان بالإستناد إلى ورش عمل ومجموعات نقاش مركزة وأنشطة عمل ميداني لتخلص إلى توصيات، ركزت في الشق القانوني منها على ضرورة تعديل التشريعات ذات الصلة ، وفي الشق الإجتماعي على وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات لتدريب العاملين على كشف ضحايا سوء المعاملة والعنف من كبار السن ومساعدتهم. في مجال الرعاية الصحية أوصت الدراسة بأهمية إدراج الإساءة ضمن قائمة التشخيص المحتمل للأعراض المرضية لكبير السن، وتطوير التعليم والتدريب للعاملين الصحيين وفي ما خصّ دور الرعاية، شددت على أهمية إعتماد معايير لضمان جودة الخدمات بالإضافة إلى برنامج للتدريب المستمر لفريق العمل ومعالجة الإرهاق الذي يصيبه [6] .

46. هل هناك برامج وسياسات لتعزيز صورة إيجابية حول كبار السن ودورهم وإلغاء الصورة النمطية السلبية تجاههم؟ هل تعنى هذه البرامج بالتوعية ضد العنف والإساءة تجاه كبار السن؟
تساهم وزارة الإعلام في تغطية كل المناسبات والندوات التي تهم المواطن بما فيها الشيخوخة وكبار السن من خلال الإضاءة على التحديات الصحية والمعيشية. أما بالنسبة للإحتفال بالأيام العالمية والوطنية الخاصة بكبار السن، فتتم التغطية المباشرة في اليوم نفسه دون التسجيل أو الأرشفة .وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن لبنان يحتفل باليوم العالمي لكبار السن في 1 تشرين الأول. أما عيد الجد والجدة الوطني فهو في الأحد الأخير من شهر حزيران ويوم الوفاء للمتقاعد هو في 27 أيار وكلاهما أطلقتهما الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين في لبنان. وبموازاة دور الإعلام تنشط حملات التوعية والبرامج التوعوية والتدريبية حول إلغاء الصور النمطية لكبار السن وتعزيز إشراكه في المجتمع بكافة المجالات وتفعيل دوره مما ينعكس إيجاباً على مستوى وجودة حياته.

[6] دراسة "الإساءة لكبار السن في لبنان" وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016.